

تَطْرِيزُ

الكلام على سورة الإخلاص

المعروف بـ: «تفسير سورة الإخلاص»

تصنيف الحافظ

عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الدمشقي الحنبلي

المتوفى سنة (٧٩٥) رحمه الله تعالى



منقول من التسجيل الصوتي للشيخ الدكتور
صالح بن عبد الله بن محمد العصيمي
عقر الله له ولوالديه ولجميعه وللمسلمين

النسخة الأولى



مُحْفَوظٌ كُلُّهُ أَحْقَوقٌ

لَا يَسْمَحُ بِطَبْعِ التَّفْرِيعِ لِإِعْرَاضِ التِّجَارِيَّةِ
أَوْ تَرْجُمَتِهِ أَوْ اخْتِصَارِهِ دُونَ مُوَافَقَةِ فَطْيَةِ

للإعلام بخطأ طباعي أو الاستدراك أو إبداء رأي؛

يُرجى المراسلة على البريد الآتي : Abdellahdj24@gmail.com

سِبْطُ الْبَيْتِ شَرَفٌ وَتَطْرِيزَاتُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ (٢٠٦)

تَطْرِيزُ

الْكَلَامِ عَلَى سُورَةِ الْإِخْلَاصِ

الْمَعْرُوفِ بـ: «تَفْسِيرِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ»

تَصْنِيفُ الْخَافِظِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ رَجَبٍ الدَّمَشْقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ

المتوفى سنة (٧٩٥) رحمه الله تعالى

مَنْقُولٌ مِنَ التَّسْجِيلِ الصَّوْتِيِّ لِلشَّيْخِ الدُّكْتُورِ

صَاحِبِ بَيْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدٍ الْعُصَيْمِيِّ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِإِسْرَائِيلَ وَلِلْمُسْلِمِينَ

النُّسخة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّنا، وأشهد أنّ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّداً عبده

ورسوله.

أمّا بعدُ:

فهذا هو (الدّرس الثّامن) من (برنامج الدّرس الواحد الثّالث)، والكتاب المقروء

فيه هو «الكلام على سورة الإخلاص»، للعلامة أبي الفرج ابن رجب **رَحْمَةُ اللَّهِ**.

وقبل الشُّروع في إقرائه لا بدّ من ذكر مقدّمتين اثنتين:

المُقَدِّمَةُ الْأُولَى: التَّعْرِيفُ بِالْمُصَنِّفِ

وتنظم في ثلاثة مقاصد:

● المقصد الأول: جرُّ نسبه:

هو الحافظ الكبير، والمحقق النحرير، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السُّلَمِيُّ الدَّمَشْقِيُّ ثمَّ البغدادِيُّ، يُكنى بـ (أبي الفرج)، ويُعرف بـ (زين الدين)، وبـ (ابن رجب)، وبه اشتهر.

● المقصد الثاني: تاريخ مولده:

وُلد صبيحة الخامس عشر من شهر ربيع الأول، سنة ستِّ وثلاثين وسبعمئة (٧٣٦).

● المقصد الثالث: تاريخ وفاته:

تُوفِّي رَحْمَةً اللَّهِ سنة خمسٍ وتسعين وسبعمئة (٧٩٥)، وله من العمر تسعٌ وخمسون سنةً، رَحْمَةً اللَّهِ رحمةً واسعةً.



المُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّعْرِيفُ بِالمُصَنِّفِ

وتتنظم في ثلاثة مقاصد أيضًا:

● المقصد الأول: تحقيق عنوانه:

عُرِفَ هذا الكتاب باسمين اثنين:

- أحدهما: «الكلام على سورة الإخلاص».

- والآخر: «تفسير سورة الإخلاص».

وأصحُّهما الأوَّل، فهو الَّذي يُستفاد من النُّسخ الخَطِيَّة العتيقة، ويشهد له ما صدر

به المصنَّف **رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى** كتابه، حيث قال: «الكلام على سورة الإخلاص».

● المقصد الثاني: بيان موضوعه:

اشتمل هذا الكتاب الفذُّ على تفسير سورة الإخلاص؛ وهي السُّورة المبدوءة

بقوله **تَعَالَى**: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

● المقصد الثالث: توضيح منهجه:

لم يجعل المصنَّف **رَحْمَةُ اللَّهِ** لكتابه أبوابًا ولا فصولًا، غير أنَّه قسَّمه بتصرُّفه إلى

مباحث، فبعد أن بيَّن الخلاف في موضع نزول السُّورة، ذكر أنَّه يتكلَّم على السُّورة في

فصولٍ تتعلَّق بفضائلها، وسبب نزولها، وتفسيرها.

وحوى كتابه هذا علومًا متعدِّدةً في فنون التَّفْسير والحديث واللُّغة والاعتقاد.



قال المصنف رحمه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى^(١):

الْكَلامِ عَلَى سُورَةِ الْإِخْلَاصِ

وفي موضع نزولها قولان:

أحدهما: أنها مكية.

والثاني: مدنية.

(١) يجوز أن يقول المصنف أولاً: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم يقول: قال ابن رجب - يعني

نفسه -، ويقع مثل هذا كثيراً في «المحلى»، فتجد ابن حزم يقول: قال أبو محمد - يعني نفسه -، ومرر معنا مثله في درس «تعظيم الفتيا» لابن الجوزي، حيث قال داخله: قال الشيخ أبو الفرج - يعني نفسه.

لكن ينبغي أن يُنَبَّه إلى أن بعض الناس يُخطئ في ترتيب هذا الأمر؛ كالذين يعزون إلى «مسند

أحمد»، فيقولون: (هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد، قال: حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا

يزيد...) ثم يسوقون الإسناد، فإن عبد الله هو ابن الإمام أحمد، ولم يقل الإمام أحمد: حدثني

عبد الله، حدثني أبي - يعني نفسه -! وإنما إذا عزي للإمام أحمد يقول: قال الإمام أحمد، ثم يبدأ

الإسناد من الراوي الذي بعد (حدثني أبي).

وذلك في فصولٍ في فضائلها، وسبب نزولها، وتفسيرها.



قال الشارح وفق التلم:

ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى أوّل مسائل هذا الكتاب متعلّقة بموضع نزول هذه

السُّورة، وقد اختلف في ذلك الصّحابة فمن بعدهم على قولين اثنين:

- فمن قائلٍ يقول: إنّها مكِّيَّةٌ.

- ومن قائلٍ يقول: إنّها مدنيّةٌ.

وليس في الآثار ما يشهد لتقديم أحد القولين على الآخر.

وقد اختلفت أقوال أهل العلم في بيان المراد بـ (المكِّيِّ والمدنيِّ)، والذي عليه

المحقّقون أنّ المكِّيَّ: ما نزل قبل الهجرة، ولو كان نزوله في غير مكّة، والمدنيَّ: ما نزل

بعد الهجرة، ولو كان نزوله خارج المدينة، وهذا أصحُّ الأقوال، وهو اختيار المصنّف

في كتابه «الكلام على سورة النّصر».

ثمّ ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللهِ أَنَّهُ يُرْتَّب كتابه في مباحث تتعلّق بفضائل سورة الإخلاص،

وسبب نزوها، وتفسير آياتها.



قال المصنف رحمه الله:

أما فضائلها فكثيرةٌ جداً:

منها: أنها نسبة الله عزَّوجلَّ.

خرَّج الطَّبْرانيُّ من طريق عثمان بن عبد الرحمن الطَّرائفيِّ، عن الوازع بن نافع، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِكُلِّ شَيْءٍ نَسْبَةٌ، وَنَسْبَةُ اللهِ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ ١ اللهُ الصَّكْمَدُ ﴿٢﴾، لَيْسَ بِأَجُوفٍ».

الوازع ضعيفٌ جداً، وعثمانُ يروي المناكير، وسيأتي في سبب نزولها ما يشهد له.



قال الشارح وفقه الله:

أول هذه الفضائل أن هذه السُّورة (نسبة الله عزَّوجلَّ)، وقد ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ

تَعَالَى في ذلك هذا الحديث، وهو حديثٌ ضعيفٌ جداً، إلا أن الأحاديث المروية في سبب

نزول هذه السُّورة تدلُّ على هذا المعنى، فهذه السُّورة في القرآن الكريم هي نسبة الله

عزَّوجلَّ، فإن ربَّنَا - كما أخبر عن نفسه - أحدٌ واحدٌ صمدٌ.



قال المصنف رحمه الله:

ومنها: أنها صفة الرحمن، وفي «صحيح البخاري ومسلم» من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً على سرية، فكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١)، فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: «سألوه؛ لأي شيء يصنع ذلك؟»، فسألوه، فقال: لأنها صفة الرحمن، وأنا أحب أن أقرأ بها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أخبروه أن الله يحبها».



قال الشارح وفق الله:

ذكر المصنف رحمه الله تعالى فضيلة ثانية من فضائل سورة الإخلاص، وهي (أنها صفة الرحمن)، كما جاء مصرحاً بذلك في هذا الحديث.

ومن فوائد هذا الحديث العظيم: إثبات اسم (الصفة) لله عز وجل؛ فإن من أهل العلم من امتنع عن تسميتها (صفات)، وسمّاها (إضافات)، وهذا هو الحديث الصحيح الوحيد الذي فيه نسبة (الصفة) إلى الرب سبحانه وتعالى تصريحاً، فكما أن الله أسماء صرح بها في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ (١٨٠) [الأعراف]، فكذلك لله عز وجل صفات - كما صرح بها في هذا الحديث.

وقد تكلم أبو محمد ابن حزم في هذا الحديث وزعم أنه ضعيف، والحق أنه حديث صحيح، ولهذا اعتمده الشَّيْخَان، وما تكلم به ابن حزم في بعض رواة الحديث فمردود عليه، وقد تلت الأمة البخاري ومسلماً بالقبول، إلا الأحرف التي انتقدها كبار الحفاظ؛ كالدارقطني، وأبي علي الغساني، وأبي مسعود الدمشقي، وليس هذا الحديث منها.

قال المصنف رحمه الله:

ومنها: أَنَّ حَبَّهَا يُوجِبُ مَحَبَّةَ اللَّهِ، لهذا الحديث المذكور آنفاً، ومنه قول ابن مسعود:
«من كان يحبُّ القرآن فهو يحبُّ الله».



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنف رَحْمَةً اللَّهِ تَعَالَى فضيلةً ثالثةً من فضائل هذه السُّورة، وهو أَنَّ حَبَّ سُوْرَةِ الْإِخْلَاصِ (يُوجِبُ مَحَبَّةَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ)؛ فمن أحبَّ هذه السُّورة، وأدمن قراءتها، وكان ذا لَهَجٍ بِهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَحِبُّهُ.



قال المصنف رحمته:

ومنها: أن حبها يُوجب دخول الجنة؛ ذكره البخاري في «صحيحه» تعليقا، وقال عبيد الله: عن ثابت عن أنس قال: كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء، وكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة ممّا يقرأ به افتتح بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ حتى يفرغ منها، ثم يقرأ سورة أخرى معها، وكان يصنع ذلك في كل ركعة، وذكر الحديث وفيه: فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يا فلان؛ ما حملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة؟»، فقال: إنني أحبها، فقال: «حُبُّكَ إِيَّاهَا أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ».

وخرجه الترمذي في «جامعه» عن البخاري، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن الدراوردي، عن عبيد الله بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عمر، وغرّبه^(١)، وقال: روى مبارك بن فضالة عن ثابت عن أنس أن رجلا قال: يا رسول الله إنني أحب هذه السورة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فقال: «إِنَّ حُبَّكَ إِيَّاهَا أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ».

وقد خرجه أحمد في «المسند» عن أبي النضر، عن مبارك بن فضالة به.

وروى مالك عن عبيد الله بن عبد الرحمن، عن عبيد بن حنين قال: سمعت أبا

(١) يعني حكم عليه بأنه غريب.

وهكذا وقع في الأصول الصحيحة، ونقلها الحفاظ؛ كصاحب «تحفة الأشراف»، وكالحافظ في «تغليق التعليق»، وأما النسخ المطبوعة من كتاب الترمذي ففيها: (حديث حسن صحيح غريب)، وهذا خطأ محض.

ونسخ الترمذي المطبوعة لا يوثق بها، وإنما يوثق بكتاب «تحفة الأشراف»، فإذا أردت أن تعرف حكم الترمذي على حديث فانظر ما نقله الحافظ المزي في كتابه «تحفة الأشراف».

هريرة يقول: أقبلتُ مع النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فسمع رجلاً يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَجَبْتُ»، قلتُ: وما وجبت؟ قال: «الْجَنَّةُ».

وأخرجه النَّسَائِيُّ، والترمذيُّ وقال: «حسنٌ صحيحٌ، لا نعرفه إلا من حديث مالكٍ». وروى أبو نُعَيْمٍ من طريق عمرو بن مرزوقٍ، عن شعبة، عن مهاجرٍ: سمعتُ رجلاً يقول: صحبتُ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سفرٍ، فسمع رجلاً يقرأ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون]، فقال: «قَدْ بَرِئَ مِنَ الشَّرْكِ»، وسمع آخر يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فقال: «غُفِرَ لَهُ».



قال الشارح وفقه السنن:

ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى فضيلةً رابعةً من فضائل هذه السُّورة؛ وهو (أَنَّ حَبَّهَا يُوجِبُ) مغفرة الذُّنوب و(دخول الجنة).

والأحاديث التي أوردها المصنّف رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى دالةً على هذه الفضيلة لا يثبت منها إلا حديثُ أبي هريرة: («أقبلتُ مع النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فسمع رجلاً يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾»، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَجَبْتُ»، قلتُ: وما وجبت؟ قال: «الْجَنَّةُ»)، فإنَّ هذا الحديث قد أخرجه الترمذيُّ في «جامعه» والنسائيُّ في «سننه» بسندٍ صحيحٍ، وما عداه من الأحاديث السابقة له والتابعة فكلُّها أحاديثٌ ضعيفةٌ لا تثبت.



قال المصنف رحمه الله:

ومنها: أنها تعدل ثلث القرآن؛ ففي «صحيح البخاري» من حديث أبي سعيد أن رجلاً سمع رجلاً يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ① يُرَدِّدَهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ - وَكَأَنَّ الرَّجُلَ يَتَقَالُّهَا -، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَخِي قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانَ بِهِ.

وفي «صحيح البخاري» أيضاً من طريق الأعمش، عن إبراهيم النخعي والضحاك المشرقي، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابه: «أَيُعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يقرأ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ؟»، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَالُوا: أَيُّنَا يُطِيقُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «(اللَّهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ) ثُلُثُ الْقُرْآنِ».

وفي «المسند» من طريق ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد قال: بات قتادة بن النعمان يقرأ الليل كله بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ①، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَتَعْدِلُ نِصْفَ الْقُرْآنِ أَوْ ثُلُثَهُ».

وفي «المسند» - أيضاً - من طريق ابن لهيعة، حدثنا حُيَيْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؛ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَهُوَ يَقُولُ: أَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقُومَ بِثُلُثِ الْقُرْآنِ كُلِّ لَيْلَةٍ؟ فَقَالُوا: وَهَلْ يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ أَحَدٌ؟ قَالَ: فَإِنَّ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ① ثُلُثُ الْقُرْآنِ، قَالَ: فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَسْمَعُ أَبَا أَيُّوبَ فَقَالَ: «صَدَقَ أَبُو أَيُّوبَ».

وروى يحيى بن سعيد، عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم - قال الترمذي: اسمه

سلمان - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «احْسُدُوا؛ فَإِنِّي سَأَقْرَأُ عَلَيْكُمْ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»، فَحَشَدَ مَنْ حَشَدَ، ثُمَّ خَرَجَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١)، ثُمَّ دَخَلَ، فَقَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَأِنِّي سَأَقْرَأُ عَلَيْكُمْ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»، إِنِّي لَأَرَى هَذَا خَبْرًا^(٢) جَاءَهُ مِنَ السَّمَاءِ، ثُمَّ خَرَجَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنِّي قُلْتُ: سَأَقْرَأُ عَلَيْكُمْ ثُلُثَ الْقُرْآنِ، أَلَا وَإِنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وروى الإمام أحمد، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن زائدة بن قدامة، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن الربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن امرأة من الأنصار، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ قال: «أَيَعِجْزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ؟ فَإِنَّهُ مِنْ قَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) اللَّهُ الصَّكْمُ^(٢) فِي لَيْلَةٍ فَقَدْ قَرَأَ لَيْلَتَهُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ».

ورواه النسائي والترمذي عن بُندار، وروى الترمذي عن قتيبة أيضًا عن ابن مهدي، فهو لهما عُشاريٌّ، ولأحمد تُساعيٌّ^(٢)، وفي رواية الترمذي عن امرأة أبي أيوب عن أبي أيوب به، وذكر اختلافًا في إسناده.

(١) وقع في نسخة الشيخ: «خيرًا»، وفي نسخة لبعض الطلاب: «خيرًا»؛ فقال الشيخ: على العموم لا يُوثَّقُ لا بهذه النسخة ولا بهذه النسخة؛ بل ينبغي أن تُراجع النسخ الصحيحة لمسلم، ولا سيما منصوصات القاضي عياض في «شرحه»، فإنه ينصُّ على اختلاف الروايات والألفاظ في «صحيح مسلم»، فربما كان في نسخة من «صحيح مسلم»: «خيرًا»، وفي نسخة أخرى: «خيرًا».

(٢) عُشاريٌّ: يعني فيه عشرة رواة، وتُساعيٌّ: فيه تسعة رواة.

وروى أحمدُ عن هُشيمٍ، عن حُصينٍ، عن هلالِ بنِ يسافٍ، عن عبد الرَّحمنِ بنِ أبي ليلَى، عن أبيِّ بنِ كعبٍ، أو رجلٍ من الأنصارِ، قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ قَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ بِثُلْثِ الْقُرْآنِ».

ورواه النَّسائيُّ في «اليومِ واللَّيلةِ» من طريقِ هُشيمٍ، عن حُصينِ عن أبي ليلَى به من غيرِ ذكرِ هلالِ بنِ يسافٍ.

وروى الإمامُ أحمدُ - أيضًا - عن وكيعِ بنِ سفيانٍ، عن أبي قيسٍ، عن عمرو بنِ ميمونٍ، عن أبي مسعودٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ تَعْدِلُ ثُلْثَ الْقُرْآنِ». ورواه ابنُ ماجهٍ، والنَّسائيُّ في «اليومِ واللَّيلةِ» من طُرُقٍ، وفي بعضِ طرقه وَقَفَهُ.

ورواه أبو نُعيمٍ من طريقِ مسعرٍ، عن أبي قيسٍ، عن عمرو بنِ ميمونٍ، عن أبي مسعودِ الأنصاريِّ، كذا قال!

ومن طريقِ شُعبَةَ، عن أبي إسحاقٍ، عن عمرو بنِ ميمونٍ، عن ابنِ مسعودٍ. وروى أبو نعيمٍ من طريقِ عليِّ بنِ عاصمٍ، عن حُصينٍ، عن هلالِ بنِ يسافٍ، عن ربيعِ بنِ خُثيمٍ، عن ابنِ أبي ليلَى، عن كعبِ بنِ عُجْرَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «مَنْ قَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كَانَتْ تَعْدِلُ ثُلْثَ الْقُرْآنِ».

ورواه شُعبَةُ عن عليِّ بنِ مُدْرِكٍ، عن إبراهيمِ النَّخَعِيِّ، عن الرَّبيعِ بنِ خُثيمٍ، عن ابنِ مسعودٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ.

وروى أبو نُعيمٍ، قال: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ يحيى، ثنا أحمدُ بنُ حمدونَ بنِ رُسْتَمٍ، ثنا عليُّ بنُ إشكابٍ، ثنا شُجاعُ بنُ الوليدِ، ثنا زيادُ بنُ خيثمةَ، عن محمَّدِ بنِ

جُحَادَةَ، عن الحسن عن أبي هريرة، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ثَلَاثُ الْقُرْآنِ﴾، قال إبراهيم: هكذا حدَّثني به وكتبه لي بخطه، وإنما يُحفظ الإسناد: «قِرَاءَةُ يَس» (١).

وروى يوسف بن عطية الصَّفَّار، ثنا هارون بن كثير، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن أبي أمامة، عن أبي بن كعب، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ، وَكُتِبَ لَهُ مِنَ الْحَسَنَاتِ بِعَدَدِ مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ وَآمَنَ بِهِ».

وفي «صحيح مسلم» من طريق قتادة، عن سالم ابن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَيَعِزُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ؟»، قالوا: نعم، قال: «إِنَّ اللَّهَ جَزَأَ الْقُرْآنَ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ، فَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ ثَلَاثُ الْقُرْآنِ».

وروى أمية بن خالد، عن ابن أخي ابن شهاب، عن عمه، عن حميد بن عبد الرحمن ابن عوف، عن أمه أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط قالت: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ ثَلَاثُ الْقُرْآنِ». رواه أحمد، والنسائي في «اليوم والليلة».

ورواه أيضاً من طريق مالك، عن الزُّهري، عن حميد من قوله.
ورواه أيضاً من طريق ابن إسحاق، عن الحارث بن فضيل، عن الزُّهري، عن حميد؛ أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثُوهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:

(١) لعلها: (وإنما يُحفظ هذا الإسناد: «قِرَاءَةُ يَس») يعني حديثٌ واردٌ في قراءة يس.

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ لِمَنْ صَلَّى بِهَا﴾.

وروى الحافظ أبو يعلى، عن قطن بن نسير، عن عبيس بن ميمون، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أَمَا يَسْتَطِيعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي لَيْلَةٍ؟ فَإِنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»، إسناده ضعيفٌ. ويُستدلُّ به على أن المراد بكونها تعدل ثلث القرآن: أجره وثوابه، كما يُستدلُّ بحديث أبي الدرداء المتقدم على أنها جزء التوحيد من القرآن، وأنه ثلاثة أجزاء: توحيد، وتشريع، وقصاص.



قال الشارح وقارئه:

ذكر المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى في هذه الجملة فضيلة خامسة من فضائل سورة الإخلاص؛ وهي (أَنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ)، وقد ثبتت بذلك الأحاديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتكاثرت.

وما جاء في بعض الروايات من الزيادة على هذا مثلما جاء في حديث أنها (تَعْدِلُ نِصْفَ الْقُرْآنِ أَوْ ثُلُثَهُ)، أو ما جاء في الحديث الآخر أن من قرأها (كُتِبَ لَهُ مِنَ الْحَسَنَاتِ بَعْدَ مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ وَأَمَّنَ بِهِ) = فلا تصحُّ، وإنما يثبت في هذه الفضيلة أنها تعدل ثلث القرآن.

وقد اختلف أهل العلم رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى في معنى عدلها ثلث القرآن على أقوال عدة؛ أصحها ما ذكره أبو العباس بن سريج الشافعي أن القرآن مقسم إلى ثلاثة أقسام:

♦ أَوْلُها: خبرٌ عن الخالق؛ وهو التَّوْحِيدُ.

♦ وَثانِيها: خبرٌ عن المخلوق؛ وهو القَصصُ.

♦ وَثالثها: خبرٌ عمَّا يجب على المخلوق للخالق؛ وهو التَّشريع بالأمر والنَّهي.

وقد اختار هذا القول جماعةٌ من المحقِّقين؛ منهم شيخ الإسلام ابن تيميَّة، وتلميذه

ابن القيم، وحفيده في التلمذة ابن رجبٍ في هذا الموضوع، في آخرين من أهل العلم

رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى.

وإذا كان القرآن مقسَّمًا إلى هذه الأقسام الثلاثة: التَّوْحِيدُ، والقَصصُ، والتَّشريع؛

فإنَّ سورة الإخْلَاصِ قد جاءت متضمِّنةً لتوحيد الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، ففيها - مع وَجَازة

ألفاظها وقصرها - جميع أنواع التَّوْحِيدِ، فكانت بهذا تعدل ثلث القرآن.



قال المصنف رحمه الله:

ومنها: أن قراءتها تكفي من الشرِّ وتمنعه، وقد ثبت في «صحيح البخاري» عن عائشة أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا أوى إلى فراشه قرأها مع المعوذتين، ومسح ما استطاع من جسده.

وروى أبو داود والترمذي والنسائي من طريق معاذ بن عبد الله بن خبيب، عن أبيه، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال له: «﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ حِينَ تُمْسِي وَتُصْبِحُ ثَلَاثًا، تَكْفِيكَ كُلَّ يَوْمٍ»، وصححه الترمذي.

ورواه النسائي من طريق أخرى عن معاذ، عن عبد الله بن خبيب، عن أبيه، عن عقبة ابن عامر، فذكره ولفظه: «تَكْفِيكَ كُلَّ شَيْءٍ».

وقال البزار في «مسنده»: حدَّثنا إبراهيم الجوهري، ثنا غسان بن عبيد، عن أبي عمران الجوني، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا وَضَعْتَ جَنْبَكَ عَلَى الْفِرَاشِ، وَقَرَأْتَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ فَقَدْ أَمِنْتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْمَوْتَ».



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ هُنا فضيلة سادسة من فضائل سورة الإخلاص، وهي (أنَّ قراءتها تكفي من الشرِّ وتمنعه)، وهذه الكفاية إنما تحصل بما وردت الأخبار الصَّحاح بقراءتها مع المعوذتين حال إرادة المنام، وأمَّا قراءتها حال الإصباح والإمساء، فإنَّ

الأحاديث الواردة في ذلك لا تصحُّ.

ولا يصحُّ حديثٌ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قراءة سورة الإخلاص والمعوذتين، لا في الإصباح والإمساء، ولا في أدبار الصَّلوات، فإنَّ الأحاديث المروية فيها جميعاً ضعيفةٌ، وإنَّ اغترَّ كثيرٌ من بطواهر إسنادها وتوهموا صحَّتها فإنَّها مُعَلَّةٌ.

وقد اضطرب حديث عُقبة فيها على أوجهٍ كثيرةٍ، أصحُّها رواية مسلمٍ في «صحيحه»، وليس فيها تقييد قراءة المعوذتين لا بالإصباح، ولا بالإمساء، ولا بأدبار الصَّلوات المكتوبات.

وإنَّما تُشَرِّع قراءة المعوذتين مع الإخلاص لإرادة الكفاية والامتناع عن الشُّرور والصَّيانة منها إذا أوى الإنسان إلى فراشه؛ كما كان النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يفعل فيما روته عائشةُ في «الصَّحيحين»؛ فإنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا أوى إلى فراشه كلَّ ليلةٍ جَمَعَ كَفَّيْهِ، ثمَّ نفث فيهما بالإخلاص والمعوذتين، ثمَّ يمسح بهما ما استطاع من جسده؛ يبدأ بهما على رأسه ووجهه، وما أقبل من جسده، يفعل ذلك ثلاث مرَّاتٍ.

وقد اختلف أهل العلم رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى في محلِّ النَّفث المُصاحِب لهذا الفعل على ثلاثة أقوال:

- أوَّلها: أنَّ النَّفث يكون قبل القراءة.

- وثانيها: أنه يكون مع القراءة، فينفث ويقرأ.

- وثالثها: أنه يكون بعد القراءة، فيقرأ ثمَّ ينفث.

وسبب اختلافهم: اختلافُ الرِّوايات الواردة فيها، والأظهر **وَاللَّهُ أَعْلَمُ** أنَّ النَّفث يكون بعد القراءة، واختاره جماعةٌ من أهل العلم؛ منهم ابن أبي جَمْرَةَ في «بهجة

النُّفُوسُ».

والرِّوَايَاتُ الأُخْرَى فِي «الصَّحِيحِ» إِنَّمَا رُوِيَتْ بِالمَعْنَى فِيمَا يَظْهَرُ.
فِيَجْمَعُ العَبْدَ كَفِّيهِ، ثُمَّ يَقْرَأُ فِيهِمَا سُورَةَ الإِخْلَاصِ وَالمَعْوِذَتَيْنِ، ثُمَّ يَنْفُثُ ثَلَاثًا بَعْدَ
قِرَاءَةِ هَذِهِ السُّورِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا مَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ، ثُمَّ يُعِيدُ الكَرَّةَ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَيَجْمَعُ
كَفِّيهِ وَيَقْرَأُ سُورَةَ الإِخْلَاصِ وَالمَعْوِذَتَيْنِ، ثُمَّ يَنْفُثُ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا مَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ
وَرَأْسِهِ، ثُمَّ يُعِيدُ الكَرَّةَ ثَالِثَةً؛ هَذَا هُوَ أَصْحَحُ الأَقْوَالِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَهُوَ المُنَاسِبُ لِلرُّقِيَّةِ
بِالْقُرْآنِ الكَرِيمِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي أَحَادِيثٍ أُخْرَى تَشْهَدُ لِهَذَا المَعْنَى.



قال المصنف رحمه الله:

ومنها: أنها أفضل سور القرآن؛ فروى الدارمي في «مسنده» عن أبي المغيرة، عن صفوان، عن أيّفع بن عبد الكلاعي، قال: قال رجل: يا رسول الله؛ أيُّ سور القرآن أعظم؟ قال: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وفي «المسند» من طريق معان بن رفاعه^(١)، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، عن عقبة بن عامر، قال: قال لي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا أَعَلَّمُكَ خَيْرَ ثَلَاثِ سُورٍ أَنْزَلْتُ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالزَّبُورِ وَالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ؟»، قلت: بلى، قال: فأقرأني: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص]، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق]، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس]، ثم قال لي: «يَا عُقْبَةُ؛ لَا تَنْسَهُنَّ، وَلَا تَبِتْ لَيْلَةً حَتَّى تَقْرَأَهُنَّ». وروى الترمذي بعض هذا الحديث وحسنه، ورواه أحمد أيضاً بطوله من طريق أسيد بن عبد الرحمن الخثعمي، عن فروة بن مجاهد، عن عقبة بن عامر به.



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنف رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى الفضيلة السابعة لسورة الإخلاص، وهي (أنها أفضل سُورِ الْقُرْآنِ)، وذكر في ذلك حديثين ضعيفين لا يثبتان؛ بل هما منكران، فإنَّ المحفوظ

(١) في المطبوع: (معاذ بن رفاعه)، والتصحیح من الشَّيْخِ، وقال: المعروف بالرواية عن علي بن يزيد الألهاني إنما هو معان بن رفاعه، ومعاذ رجل صدوق، وأما معان بن رفاعه فضعيف، وانظروا إلى مثل هذا التصحيف الذي قد يؤدي إلى أن يتوهم الناظر إلى أن هذا هو الرجل الصدوق.

من رواية الثَّقَاتِ ما جاء في «صحيح البخاري» من حديث أبي سعيد بن المُعَلَّى أَنَّ
أفضل سورة في القرآن الكريم هي الفاتحة، فهذه الفضيحة مختصة بسورة الفاتحة.



قال المصنف رحمه الله:

ومنها: أن الدعاء بها مستجاب؛ ففي «السُّنن الأربعة» عن عبد الله بن بُريدة، عن أبيه؛ أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سمع رجلاً يُصلي يدعو يقول: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَقَدْ سَأَلَهُ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ»، وقال الترمذي: «حسنٌ غريبٌ».

وفي «المسند» عن مِحْجَنِ بْنِ الْأَدْرَعِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَدْ قَضَى صَلَاتَهُ وَهُوَ يَتَشَهَّدُ وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ الْوَاحِدُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، أَنْ تَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: «قَدْ غُفِرَ لَهُ، قَدْ غُفِرَ لَهُ، قَدْ غُفِرَ لَهُ».

وقد ورد في تكرير قراءتها خمسين مرّةً، أو أكثر من ذلك، وعشرات المرات عقيب كل صلاة = أحاديث كثيرة فيها ضعف، وكذلك حديث معاوية بن معاوية الليثي خرجه الطبراني وأبو يعلى من طرق كلها ضعيفة، فلم نذكرها.



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنف رَحْمَةُ اللهِ فَضِيلَةَ ثَامِنَةِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ هِيَ (أَنَّ الدُّعَاءَ بِهَا مُسْتَجَابٌ)، وأورد ما يدلُّ على ذلك من الأحاديث المروية عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأحدهما ثابت وهو حديث بُريدة الأَوَّلِ، وأمَّا حديث مِحْجَنِ بْنِ الْأَدْرَعِ فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يَنْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وسبق أن عرفت أن اسم الأعظم غير مختصّ باسم بعينه من الأسماء الحسنی؛ بل الاسم الأعظم اسم جنسٍ على جميع الأسماء الحسنی الثابتة لله عزَّوجلَّ، بحسب ما يقع في قلب العبد من الاستكانة والعبوديَّة، وبحسب صلاحية ما يدعو به من الأسماء لحاله، واختار هذا جماعةٌ من المحقِّقين؛ منهم ابن سَعْدِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفوائد»، وابن بازٍ رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع فتاواه».



قال المصنف رحمه الله:

وأما سبب نزولها: ففي «المسند» والترمذي عن أبي سعد الصّاعاني محمّد بن ميسّر^(١)، عن أبي جعفر الرّازي، عن الرّبيع بن أنس، عن أبي العالمة، عن أبي بن كعب؛ أن المشركين قالوا للنبيّ **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: انسب لنا ربّك يا محمّد؛ فأنزل الله: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾، ورواه الترمذي من طريق عبّيد الله بن موسى، عن أبي جعفر، عن الرّبيع، عن أبي العالمة مرسلًا، وقال: «هذا أصحّ من حديث أبي سعد».

ورواه أبو يعلى الموصلي، والطبراني، وابن جرير، من طريق شريح بن يونس، عن إسماعيل بن مجالد، عن مجالد، عن الشّعبي، عن جابر؛ أن أعرابياً جاء إلى رسول الله **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** فقال: انسب لنا ربّك؛ فأنزل: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ إلى آخرها، وروى مرسلًا.

وروى عبّيد بن إسحاق العطار، عن قيس بن الرّبيع، عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مسعود **رَضِيَ اللهُ عَنْهُ**، قال: قالت قريش لرسول الله **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: انسب لنا ربّك؛ فنزلت: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾، قال الطبراني: ورواه الفريابي وغيره عن قيس، عن عاصم، عن أبي وائل مرسلًا.

وروى ابن أبي حاتم في «تفسيره»: حدّثنا أبو زُرعة، ثنا العبّاس بن الوليد، ثنا يزيد ابن زريع، ثنا عليّ بن الحسين، ثنا أبو عبد الله الحرّشي، ثنا أبو خلف عبد الله بن عيسى، ثنا داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عبّاس **رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا**؛ أن اليهود جاءت إلى النبيّ **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - منهم حبيّ بن أخطب، وكعب بن الأشرف -؛ فقالوا: يا محمّد؛ صف

(١) على وزن (محمّد).

لنا الذي بعثك، فأنزل الله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ (٢) لَمْ يَكِدْ ۝ (٣)﴾
فيخرج منه الولد، ﴿وَلَمْ يُوَلَدْ﴾ فيخرج من شيء.



قال الشارح وفق السُّنن:

ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى في هذه الجملة الأحاديث الواردة في سبب نزول هذه
السُّورة.

وقد رُوِيَ مِنْ وجوهٍ مختلفةٍ، عامَّتْها ضَعْفٌ، وأكثرها مراسيلٌ، إِلَّا أَنَّها مختلفة
الوجوه؛ فمنها مراسيلٌ من أهل الحجاز، ومنها مراسيلٌ من أهل العراق، وإذا اختلفت
مخارج المرسل قوَى بعضه بعضاً، ولا سيّما مع وجود رواياتٍ مسندةٍ ضعيفةٍ تُشَدُّ بها.
فالوارد في سبب نزول سورة الإخلاص قريبٌ من الثبوت، وهو حسنٌ **إِنْ شَاءَ اللَّهُ**
تَعَالَى، وقد حسَّنه جماعةٌ من أهل العلم **رَحْمَةُ اللَّهِ**؛ منهم ابنٌ كثيرٌ، فإنَّه لَمَّا ساق حديث
جابرٍ قال: «إسناده مقاربٌ»، وصرَّح السُّيوطي **رَحْمَةُ اللَّهِ** بتحسين هذا الحديث.



قال المصنف رحمه الله:

وأما التفسير:

فقوله: ﴿قُلْ﴾: هذه افتتاحٌ للسورة بالأمر بالقول، كما في المعوذتين وسورة الجن. وقد سئل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن المعوذتين فقال: «قِيلَ لِي فَقُلْتُ»، وذلك إشارة منه إلى أنه مبلغٌ محضٌ لما يُوحى إليه، ليس فيه تصرفٌ لما أوحاه الله إليه بزيادةٍ ولا نقصٍ، وإنما هو مبلغٌ لكلام ربه كما أوحاه إليه، فإذا قال: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ كان امتثالاً للقول الذي قيل له بلفظه لا بمعناه.

و﴿هُوَ﴾: اسمٌ مضمَرٌ؛ قيل: إنَّه ضمير الشَّان، وقيل: لا.

و﴿اللهُ أَحَدٌ﴾: إن قيل: هو ضمير الشَّان؛ فالجملة مبتدأٌ وخبرٌ، وإن قيل: لا؛ ففيه وجهان:

أحدهما: أنَّ ﴿هُوَ﴾ مبتدأٌ، و﴿اللهُ أَحَدٌ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ، وهما خبر للمبتدأ الأول ولا حاجة فيه إلى رابطٍ؛ لأنَّ الخبر هو المبتدأ بعينه. والثاني: أنَّ ﴿هُوَ﴾ مبتدأٌ، و﴿اللهُ﴾ خبره، و﴿أحدٌ﴾ بدلٌ منه.



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في هذه الجملة مسألتين اثنتين:

إحدهما: بيان أن قول الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لرسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ

أَحَدٌ﴾ إشارةٌ إلى أن قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي أمر به هو التبليغ المحض؛

فهو مبلغٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لكلام ربه، بخلاف أمره **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** في سورة الفلق والناس: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ (١)، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ (١)؛ فإنَّ الأمر فيهما أمرٌ للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأن يتعوذ بهذه الألفاظ؛ فالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سورة الإخلاص لم يؤمر أن يتعبَّد الله **عَزَّجَلَّ** بقول: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) **اللَّهُ الصَّكَمُدُ﴾** (٢)، بخلاف المعوَّذين؛ فإنه تُعبَّد بالتعوذ بهما؛ كما ذكر ذلك ابن القيم **رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى**، وحصل من كلامه التفریق بين الأمر بالقول في سورة الإخلاص، والأمر الآخر في سورة الفلق وسورة الناس.

أما المسألة الثانية فتكلم فيها المصنّف **رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى** عن إعراب هذه الجملة ﴿هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾، وأشار إلى الخلاف في كون ﴿هُوَ﴾ ضمير شأن أم لا في هذا المحلِّ، والأظهر أنه ضمير شأن.

وضمير الشَّان: الضمير الغائب الذي يتقدّم الجملة؛ فإنَّ الجملة هنا ﴿اللهُ أَحَدٌ﴾، وقد تقدّمت الضمير الدالُّ على الغائب ﴿هُوَ﴾؛ فسمي ضمير شأنٍ. وإنما يُسمّى (ضمير شأن) إذا كان دالًّا على مذكّر، وأمّا المؤنث فإنه يُقال: (ضمير القصة).

والتعبير بالتأنيث والتذكير باعتبار المعنى النحوي اللغوي، لا بالمعنى الاعتقادي؛ فإنَّ الله **عَزَّجَلَّ** لا يُوصف بشيءٍ من ذلك.

ثمَّ بين **رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى** إعراب هذه الجملة على الخلاف فيها.



قال المصنف رحمه الله:

و﴿أحَدٌ﴾: اسمٌ من أسماء الله يُسمَّى الله به، ولا يُسمَّى غيره من الأعيان به؛ فلا يُسمَّى شيءٌ من الأشياء (أحدًا) في الإثبات؛ إلَّا في الأعداد المطلقة، وإنَّما يُسمَّى به في النَّفي وما أشبهه من الاستفهام والنَّهي والشرط؛ كقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص]، وقوله: ﴿هَلْ تُحْسِنُ مِنْهُمْ مَنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]، وقوله: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] ونحوه.

و(الأحد) هو الواحد في إلهيته وربوبيته.

وفسره أهل الكلام بما لا يتجزأ ولا ينقسم؛ فإن أُريد بذلك أنه ليس مؤلفًا مركبًا من أجزاء متفرقة فصحيح، أو أنه غير قابلٍ للقسمة فصحيح، وإن أُريد أنه لا يتميز منه شيءٌ عن شيءٍ - وهو المراد بالمجسم عندهم - فباطل.

قال ابن عقيل: «الَّذِي يَصِحُّ مِنْ قَوْلِنَا مَعَ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ أَنَّهُ وَاحِدٌ فِي إِلَهِيَّتِهِ لَا غَيْرَ».



قال الشارح وفقه الله:

بين المصنف رحمه الله تعالى في الجملة المتقدمة على آخر قوله الذي قرأه القارئ: اختصاص اسم (الأحد) في حال الإثبات بالله عزَّ وجلَّ.

وأما (الواحد) فإنَّ غير الله عزَّ وجلَّ قد يُسمَّى ويوصف به في حال الإثبات.

ثمَّ بين معنى (الأحد)، ونقل ما نقله عن أهل الكلام من التعبير الممقوت، الَّذِي غيرُه أولى منه، وقد شرح معنى كلامهم على وجهٍ صحيحٍ يُقبل، وعلى وجهٍ فاسدٍ لا

يُقْبَلُ.

والجامع في تفسير (الأحد): أنه الواحد في أسمائه وصفاته وإلهيته.

ومن هنا صارت هذه السورة دالة على التوحيد كله؛ فقول الله **عَزَّوَجَلَّ**: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ

أَحَدٌ ﴿١﴾ يعني واحداً في أسمائه، واحداً في صفاته، واحداً في ألوهيته، واحداً في

ربوبيته.



قال المصنف رحمه الله:

و(الأحد) هو (الواحد)، قال ابن الجوزي: «قاله ابن عباس وأبو عبيدة، وفرق قوم بينهما».

قال الخطابي: «الفرق بين (الأحد) و(الواحد) أن (الواحد) هو المنفرد بذاته؛ فلا يضاويه أحد، و(الأحد) المنفرد بصفاته ونعوته؛ فلا يشاركه فيها أحد».

وقيل: بينهما فرق آخر؛ وهو أن (الأحد) في النفي نص في العموم؛ بخلاف (الواحد) فإنه محتمل للعموم وغيره؛ فتقول: (ما في الدار أحد)، ولا يقال: (بل اثنان)، ويجوز أن يقال: (ما في الدار واحد؛ بل اثنان).

وفرق فقهاء الحنفية بينهما وقالوا: (الأحدية) لا تحمل الجزئية والعددية بحال، و(الواحد) يحتملها؛ لأنه يقال: (مائة واحد وألف واحدة)، ولا يقال: (مائة أحد ولا ألف أحد).

وبني على ذلك مسألة محمد بن الحسن التي ذكرها في «الجامع الكبير»: إذا كان لرجل أربع نسوة فقال: (والله لا أقرب واحدة منكن) صار مؤلّياً منهن جميعاً، ولم يجز له أن يقرب واحدة منهن إلا بكفارة، ولو قال: (والله لا أقرب إحداكن) لم يصير مؤلّياً إلا من إحداهن، والبيان إليه.

وقال العسكري: «أصل (أحد): أوحد، مثل: أكبر، وإحدى، مثل: كبرى، فلما وقعا اسمين وكانا كثيري الاستعمال هربوا إلى الكسرة ليخف، وحذفوا الواو ليُفرَّقوا بين الاسم والصفة، وذلك أن (أوحد) اسم، و(أكبر) مثله».

و(الواحد) فاعلٌ من وَحَدَ يَحِدُ وهو واحد؛ مثل: وعد يعد فهو واعد.

قال الشارح وفق الشرح:

ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى في هذه الجملة كلام أهل العلم في التّفريق بين (الأحد) و(الواحد)؛ فذكر أنّ لهم في هذه المسألة مذهبين اثنين:

◀ أحدهما: عدم القول بالتّفريق؛ وذهب إلى ذلك جماعة؛ منهم ابن عبّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبو عبيدة القاسم بن سلام.

◀ والقول الثّاني: القول بالتّفريق بينهما؛ وهو قول أكثر أهل العلم.

وقد ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى ممّا نقله عن أهل العلم أربعة فروقٍ تكون بين هذين الاسمين:

■ أولها: أنّ (الواحد) هو المنفرد بالذّات، و(الأحد) هو المنفرد بالصفّات.

■ والثّاني: أنّ (الأحد) حين النّفي نصّ في عموم جميع الأفراد، بخلاف (الواحد) فإنّه لا يكون نصّا في ذلك؛ فإذا قلت: (ما في الدّار أحدٌ) لزم من قولك عموم النّفي لجميع الأفراد، بخلاف قولك: (ما في الدّار واحدٌ)؛ فيحتمل أن يكون في الدّار اثنان أو ثلاثة.

■ والثّالث: ما ذكره بعض فقهاء الحنفيّة من أنّ (الأحدية) لا تحتمل الجزئية والعددية بحال، أمّا (الواحد) فإنّه يحتملها؛ فيقال: (مائة واحد، وألف واحد، وألف واحدة) على وجه الجزئية والتّعداد، ولا يُقال: (مائة أحد، ولا ألف أحد)؛ ف(الأحدية) لا تقبل التّجزئة والتّعداد.

■ والفرق الرّابع: ما ذكره أبو هلال العسكريّ في «الفروق اللّغويّة»: أنّ (الأحد) دالٌّ على الاسم، و(الواحد) دالٌّ على الصّفة.

والمراد بـ (الاسم) و(الصِّفَة) هنا: ما تعرفه النُّحاة وأهل اللُّغة في لسانها من كون (الاسم) ما دلَّ على ذاتٍ أو معنَى، وأنَّ (الصِّفَة) هي التَّابِع المقصود بالاشتقاق، ولا يُراد بهما ما اصطلح عليه علماء الاعتقاد ممَّا يُنسب إلى الرَّبِّ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** ويضاف إليه، وإنَّما هذا فرقٌ لغويٌّ.

وقد ذكر أبو حاتم الرَّازي في «كتاب الزَّينة» سبعة فروقٍ بين هذين الاسمين، ونقل كلامه وبينه السُّيوطيُّ في كتاب «الإِتقان».

وأفرد الرَّاغِب الأصفهانيُّ هذه المسألة برسالةٍ مفردةٍ مطبوعةٍ.



قال المصنف رحمه الله:

سؤال: قوله: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ولم يقل: (الأحد) كما قال: ﴿الضَّمَدُ﴾؟
 جوابه: أن (الضَّمَد) يُسَمَّى به غير الله - كما يأتي ذكره -؛ فأتى فيه بالألف واللام
 ليدلَّ على أنه **سُبْحَانَهُ** هو المستحقُّ لكمال الصَّمَدِيَّةِ، فإنَّ الألف واللام تأتي لاستغراق
 الجنس تارةً، ولاستغراق خصائص أخرى؛ كقوله: (زيدٌ هو الرَّجُل) أي الكامل في
 صفات الرجولة، فكذلك قوله: ﴿اللَّهُ الضَّمَدُ﴾ أي الكامل في صفات الصَّمَدِيَّةِ.
 وأمَّا (الأحد) فلم يتسمَّ به غير الله؛ فلم يُحتجَّ فيه إلى الألف واللام.



قال الشارح وفق رحمه الله:

ذكر المصنّف **رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى** هاهنا مسألةً تتعلّق بتفسير هذه السُّورة، صاغها على
 صورة السؤال.

واستنباط معاني القرآن بطريقة السؤال طريقة شائعة جدًّا، وقد أفرد جماعةٌ من أهل
 العلم **رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى** رسائل في سؤالات القرآن؛ ككتاب الكرمانيّ، وكتاب زكريّا
 الأنصاريّ، وكتاب ابن جماعة، وكتاب محمّد بن عمر الرّازيّ.

وهو علمٌ نافع؛ إذ به تُفهم آثار التّصرّف في القرآن الكريم تقديمًا وتأخيرًا، وإجمالًا
 وتفصيلًا.

ومن ذلك: هذا السؤال الذي ذكره المصنّف: كيف يُقال: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ثم يُقال:
 ﴿اللَّهُ الضَّمَدُ﴾؟ ففي الجملة الأولى وُصِفَ الله **عَزَّوَجَلَّ** بكلمة (أحد) منكرةً، وفي

الجملة الثانية وُصِفَ اللهُ **عَزَّجَلَّ** بكلمة (الصَّمد) معرفة!

فبيِّن المصنِّفُ أنَّ الفرقَ بينهما:

- أنَّ اسم (الأحد) لم يشارك اللهُ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** فيه أحدٌ؛ فلم يُحتَجَّ إلى تعريفه.
- وأمَّا اسم (الصَّمد) فإنَّ غيره من المخلوقين يُوصَفون به، إلا أنَّ الصَّمدية في حقِّهم ليست كالصَّمدية في حقِّه **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**؛ فالصَّمدية في حقِّه عامَّةٌ لجميع أفرادها ولذلك جيء بالألف واللام الدالَّة على الاستغراق في قوله **تَعَالَى**: ﴿الصَّمدُ﴾.



قال المصنف رحمه الله:

قوله: ﴿الصَّمَدُ﴾ أعاد الاسم المبتدأ؛ تأكيداً للجملة، وخبره: ﴿الصَّمَدُ﴾،

وقيل: هو نعتٌ، والخبر ما بعده.

و(الصَّمَد) اختلفت عبارات السلف في معناه، وهي متقاربةٌ أو متَّفَقَةٌ، والمشهور

منها قولان:

أحدهما: أن (الصَّمَد) هو السَّيِّدُ الَّذِي تَصَمَّدُ إِلَيْهِ الْخَلْقُ فِي حَوَائِجِهِمْ وَمَطَالِبِهِمْ؛

وهو مروى عن ابن عباسٍ وغيره من السلف.

قال ابن الأنباري: «لا خلاف بين أهل اللغة أن (الصَّمَد): السَّيِّدُ الَّذِي لَيْسَ فَوْقَهُ

أحدٌ؛ الَّذِي يَصَمَّدُ إِلَيْهِ النَّاسُ فِي حَوَائِجِهِمْ وَأُمُورِهِمْ».

وقال الزَّجَّاجُ: «هو الَّذِي يَنْتَهِي إِلَيْهِ السُّؤْدُدُ؛ فَقَدْ صَمَدَ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ؛ أَي قَصَدَهُ،

وأنشدوا:

لَقَدْ بَكَرَ النَّاعِي بِخَيْرِي بَنِي أَسَدٍ بَعْمَرُ وَبَنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدِ

وأنشدوا أيضاً:

عَلَوْتُهُ بِحُسَامٍ ثُمَّ قُلْتُ لَهُ خُذْهَا حُذَيْفَ^(١) فَأَنْتَ السَّيِّدُ الصَّمَدُ

وفي «تفسير ابن أبي حاتم» بإسناده عن عكرمة، عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قال:

«الصَّمَدُ: الَّذِي تَصَمَّدُ إِلَيْهِ الْأَشْيَاءُ إِذَا نَزَلَ بِهِمْ كَرْبَةٌ أَوْ بَلَاءٌ».

(١) ترخيم (حذيفة)؛ قال ابن مالك:

كـ (يَا سَعَا) فِيمَنْ دَعَا سَعَادَا

تَرْخِيمًا أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى

فحذف آخره هنا على وجه الترخيم.

وعن إبراهيم^(١) قال: «الَّذِي يَصْمُدُ إِلَيْهِ الْعِبَادُ فِي حَوَائِجِهِمْ».

وعن عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قال: «الصَّمد: السَّيِّدُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي سَوْدَدِهِ، وَالشَّرِيفُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي شَرْفِهِ، وَالْعَظِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي عَظَمَتِهِ، وَالْحَلِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حِلْمِهِ، وَالْعَلِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي عِلْمِهِ، وَالْحَكِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حِكْمَتِهِ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي أَنْوَاعِ الشَّرَفِ وَالسُّوَدَدِ، وَهُوَ اللهُ سُبْحَانَهُ هَذِهِ صِفَتُهُ لَا تَنْبَغِي لِأَحَدٍ إِلَّا لَهُ، لَيْسَ لَهُ كُفْءٌ وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، سَبَّحَانَ اللهُ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ».

والقول الثَّانِي: أَنَّ الصَّمد: الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ، وَأَنَّهُ الَّذِي لَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ، وَالَّذِي لَا حَشْوَ لَهُ، وَأَنَّهُ الَّذِي لَا يَدْخُلُ فِيهِ شَيْءٌ، وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَنَحْوُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ الْمُتَقَابِرَةِ فِي الْمَعْنَى، وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَقَدْ سَبَقَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الْمَذْكُورَ فِي أَوَّلِ تَفْسِيرِ السُّورَةِ: «وَالصَّمد: الَّذِي لَيْسَ بِأَجُوفَ».

وروى ابن جريرٍ وابن أبي حاتمٍ من طريق عُبَيْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدٍ - قَائِدِ الْأَعْمَشِ -، قَالَ: حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ - قَالَ: لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رَفَعَهُ -، قَالَ: «الصَّمد: الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ».

وعن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «الصَّمد: لَيْسَ لَهُ حِشَاءٌ».

وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَيْضًا وَعَكْرَمَةَ: «الصَّمد: الَّذِي لَا يُطْعَمُ».

(١) إِذَا أُطْلِقَ (إِبْرَاهِيمُ) فَالْمُرَادُ بِهِ: النَّخَعِيُّ، وَإِذَا أُطْلِقَ (سَفِيَانُ) فَالْمُرَادُ بِهِ: الثَّوْرِيُّ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَهُمَا

فَلَا بَدَّ مِنَ التَّقْيِيدِ.

وعنه: «الصَّمَد: الَّذِي لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ».

وعن الشَّعْبِيِّ: «الصَّمَد: الَّذِي لَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ».

وعن مجاهدٍ: «هُوَ الْمُصَمَّتُ الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ».

وقال طائفةٌ: «الصَّمَد: الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ» كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا مَا بَعْدَهُ تَفْسِيرًا لَهُ؛ وَهُوَ

مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ الَّذِي لَمْ يَنْفَصِلْ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَقَّ النَّسَبُ:

ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ اخْتِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ

تَعَالَى فِي تَعْرِيفِ (الصَّمَد) عَلَى أَقْوَالٍ كَثِيرَةٍ، تَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِيِّينَ اللَّذِينَ ذَكَرَهُمَا الْمُصَنِّفُ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ صَحِيحَةٌ؛ صَرَّحَ بِذَلِكَ الطَّبْرَانِيُّ فِي كِتَابِ «السُّنَّةِ» فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ

كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ»، وَصَرَّحَ بِهِ أَيْضًا الْبِيهَقِيُّ فِي كِتَابِ «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ».

وَمَجْمُوعُ كَلَامِهِمْ دَالٌّ عَلَى أَنَّ صَمَدِيَّةَ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَجِيءُ عَلَى نَوْعَيْنِ اثْنَيْنِ:

- أَوَّلُهُمَا: صَمَدِيَّتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِنَفْسِهِ؛ فَهُوَ السَّيِّدُ الْكَامِلُ الَّذِي بَلَغَ أَقْصَى الرَّئِيسَةِ

وَالسُّوْدُدِ.

- وَالثَّانِي: صَمَدِيَّتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى غَيْرِهِ؛ فَهُوَ الَّذِي تَصَمَدُ إِلَيْهِ الْخَلَائِقُ؛ فَتَطْلُبُ

مِنْهُ الْحَوَائِجَ.

والقول في صمدية الربِّ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** يشبه القول في قيوميته **سُبْحَانَهُ**؛ فإنَّ قيوميته

عَزَّجَلَّ - كما سلف - نوعان اثنان:

- أحدهما: قيامه بنفسه.

- والآخر: قيامه **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** على تدبير غيره.



قال المصنف رحمته:

وتوجيه ذلك أن الولادة والتوليد إنما يكون من أصلين، وما كان عينا قائما بنفسه من المتولّدات فلا بدّ له من مادّة يخرج منها، وما كان عرضا قائما بغيره فلا بدّ له من محلّ يقوم به.

فالأوّل نفاه بقوله: ﴿أَحَدٌ﴾؛ فإنّ (الأحد) هو الذي لا كُفء له ولا نظير؛ فيمتنع أن يكون له صاحبة.

والتولّد إنّما يكون بين شيئين، وكونه **تعالى** أحدا ليس أحد كفوّا له يستلزم أنّه لم يلد ولم يُولد؛ لأنّ الوالد والولد متماثلان متكافئان، وهو **تعالى** أحد لا كُفء له.

وأیضا فالتولّد يحتاج إلى زوجة، وهي مكافئة لزوجها من وجه، وذلك أيضا ممتنع؛ ولهذا قال **تعالى**: ﴿أَنِّي يَكُونُ لَهُ، وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾ [الأنعام: ١٠١]، وقد فسّر مجاهد (الكُفء) هاهنا بالصّاحبة.

وأما الثّاني - وهو انفصال المادّة - فنفاه **سبحانه** بأنّه الصّمد، وهو المتولّد من أصلين، ربّما يتكوّن من جزئين ينفصلان من الأصلين، كتولّد الحيوان من أبيه وأمه بالمنّيّ الذي ينفصل منهما، وكالنّار المتولّدة من بين الزّنين سواء كانا خشبين أو حجريّن أو حجرا وحديدا.

وهو **سبحانه** صمد؛ لا يخرج منه شيء منفصل عنه.

والحيوان نوعان:

متوالّد: وهو ما ولده من جنسه؛ وهو الإنسان، وما يُخلَق من أبوين من البهائم والطّيّر وغيرهما.

ومتولّد: وهو ما يُخلَق من غير جنسه؛ كدود الفاكهة والخَلِّ، وكالقمل المتولّد من
الوسخ، والفأر، والبراغيث، وغير ذلك ممّا يُخلَق من التُّراب والماء، وإنّما يتولّد من
أصلين أيضًا كما خُلِق آدم من ترابٍ وماءٍ.

وإلاّ فالتُّراب المحض الَّذي لم يختلط به ماءٌ لا يُخلَق منه شيءٌ؛ لا حيوانٌ ولا
نباتٌ، والنبات جميعه إنّما يتولّد من أصلين أيضًا.

والمسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ خُلِق من مريمَ ونفخة جبريلَ، وهي حملت به كما تحمل النساء
وولدتَه؛ فلهذا يُقال له: ابن مريمَ، بخلاف حواءَ؛ فإنّها خُلِقَت من ضلع آدمَ؛ فلا يُقال أنّه
أبوها، ولا هي ولده، وكذلك سائر المتولّدات من غيرهما.

كما أن آدمَ لا يُقال: إنّهُ ولد التُّراب ولا الطُّين.

والمتولّد من جنسه أكمل من المتولّد من غير جنسه؛ ولهذا كان خَلق آدمَ أعجب
من خَلق أولاده.

فإذا نُزّه الرّبُّ عن المادّة العَلَقِ - وهي التّولّد من النّظير -، فتنزّهه ^(١) عن تولّده من
غير نظيرٍ أولى، كما أن تنزيهه عن الكُفء تنزيهٌ له عن أن يكون غيره أفضل منه بطريق
الأولى.

فتبيّن أن ما يُقال أنّه متولّد من غيره من الأعيان القائمة بنفسها، لا يكون إلاّ من مادّةٍ
تخرج من ذلك الوالد، ولا تكون إلاّ من أصلين، والرّبُّ تَعَالَى صمدٌ؛ فيمتنع أن يخرج
منه شيءٌ وهو سَبْحَانَهُ لم يكن له صاحبةٌ فيمتنع أن يكون له ولدٌ.

وأما تولّد الأعراض؛ كتولّد الشُّعاع، وتولّد العلم عن الفكرة، والشُّبع عن الأكل،

(١) في المطبوع: (فتنزّه به)، والمُثَبَّت من تصحيح الشَّيْخ.

والحرارة عن الحركة، ونحو ذلك = فهذا ليس من تولد الأعيان، مع أن هذا لا بد له من محل، ولا بد له من أصلين كالشعاع؛ فإنه يحتاج إلى محاذاة جسمٍ نورِيٍّ لجسمٍ آخر يقابله فينعكس عليه شعاعه.



قال الشارح وفق الشرح:

ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى فيما سلف من الكلام ما يشتمل على نفي الولادة والتّوليد عن الله عَزَّوَجَلَّ وأطال في بيانه.

وإنما جرّه إلى ذلك توجيه كلام من فسّر (الصّمد) بأنّه الذي لم يلد ولم يُولّد؛ كما رُوِيَ ذلك عن أبيّ بن كعب، والرّبيع بن أنس؛ فبيّن وجه الصّمدية حال انتفاع الولادة والتّوليد عن ربّنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ فإنّه قائمٌ بنفسه لا ينفصل عن غيره، ولا ينفصل عنه غيره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.



قال المصنف رحمه الله:

فقد تضمّنت هذه السُّورة العظيمة نفي نوعين عن الله **تعالى**:

أحدهما: المماثلة؛ ودلّ على نفيها قوله **تعالى**: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ﴿٤﴾

مع دلالة قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ على ذلك؛ لأنّ أحديّته تقتضي أنّه متفرّدٌ بذاته وصفاته فلا يشاركه في ذلك أحدٌ.

والثاني: نفي النِّقائص والعيوب، وقد نُفي منها التَّوَلُّد من الطَّرْفين.

وتضمّنت إثبات جميع صفات الكمال بإثبات الأحدىّة؛ فالصّمدية تُثبت الكمال المنافي للنِّقائص، والأحدىّة تُثبت الانفراد بذلك؛ فإنّ الأحدىّة تقتضي انفراده بصفاته وامتيازَه عن خلقه بذاته وصفاته، والصّمدية إثبات جميع صفات الكمال ودوامها وقدمها.

فإنّ السيّد الذي يُصمّد إليه لا يكون إلّا متصفاً بجميع صفات الكمال التي استحقّ لأجلها أن يكون صمداً، وأنّه لم يزل كذلك ولا يزال؛ فإنّ صمديّته من لوازم ذاته التي لا تنفكُ عنه بحالٍ.

ومن هنا فسّر الصّمد بـ (السيّد) الذي قد انتهى سؤدده.

وفسّره عكرمة بـ «الذي ليس فوقه أحدٌ».

وروي عن عليّ وعن كعبٍ أنّه «الذي لا يكافئه أحدٌ في خلقه».

وعن أبي هريرة قال: «هو المستغني عن كلّ أحدٍ، المحتاج إليه كلّ أحدٍ».

وعن سعيد بن جبير قال: «هو الكامل في جميع صفاته وأفعاله».

وعن الرّبيع قال: «هو الذي لا تعتريه الآفات».

وعن مقاتل بن حَيَّانَ قَالَ: «هُوَ الَّذِي لَا عَيْبَ فِيهِ».

وعن ابن كيسانَ: «هُوَ الَّذِي لَا يُوصَفُ بِصِفَتِهِ أَحَدٌ».

وعن قتادة: «الصَّمَدُ: الْبَاقِي بَعْدَ خَلْقِهِ».

وعن مجاهدٍ وَمَعْمَرٍ: «هُوَ الدَّائِمُ».

وعن مُرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ^(١): «هُوَ الَّذِي لَا يَبْلَى وَلَا يَفْنَى».

وعنه أَيضًا: «هُوَ الَّذِي يَحْكُمُ مَا يَرِيدُ، وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، لَا مُعَقَّبٌ لِحُكْمِهِ وَلَا رَادٌّ

لِقَضَائِهِ».

فقد تَضَمَّنَتْ هَذِهِ السُّورَةُ الْعَظِيمَةَ إِثْبَاتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ، وَنَفْيِ النَّقَائِصِ وَالْعُيُوبِ

مِنْ خِصَائِصِ الْمَخْلُوقِينَ مِنَ التَّوَلُّدِ وَالْمِمَاثَلَةِ.

وَإِذَا كَانَ مَنْزَعًا عَنْ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ مَادَّةُ الْوَلَدِ - الَّتِي هِيَ أَشْرَفُ الْمَوَادِّ -؛ فَلَا يُنَزَّهُ

عَنْ خُرُوجِ مَادَّةٍ غَيْرِ الْوَلَدِ أَوْلَى.

وَكَذَلِكَ تَنْزِيهِهُ نَفْسَهُ عَنْ أَنْ يُوَلَّدَ فَلَا يَكُونُ مِنْ مِثْلِهِ؛ تَنْزِيَهُ لَهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ سَائِرِ

الْمَوَادِّ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى.

فَمَنْ أَثْبَتَ لِلَّهِ وَلَدًا فَقَدْ شَتَمَهُ.

(١) إِذَا كَانَتْ (الدَّالُّ) مَهْمَلَةً يَكُونُ الضَّبْطُ (هَمْدَانِي) بِإِسْكَانِ الْمِيمِ، نَسَبَةً إِلَى (هَمْدَانَ) قَبِيلَةٍ بِالْيَمَنِ،

وَإِذَا كَانَتْ مَعْجَمَةً (ذَالًا) فَإِنَّ الْمِيمَ تَكُونُ مَحْرَّكَةً؛ فَيُقَالُ: (الْهَمْدَانِي).

وَالْأَصْلُ فِي الْعُصُورِ الْأَوْلَى مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ مِنْ رِوَاةِ الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ يَاهْمَلُونَ الدَّالَّ:

الْهَمْدَانِي، وَالْأَصْلُ فِي الْمَتَأَخِّرِينَ أَنَّهُمْ بِالْإِعْجَامِ: الْهَمْدَانِي؛ وَمِنْهُمْ صَاحِبُ «الْمَقَامَاتِ بِدِيَارِ الزَّمَانِ

الْهَمْدَانِي».

وقد ثبت في «صحيح البخاري» عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: كَذَبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَشَتَمَنِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ؛ فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ: لَنْ يُعِيدَنِي كَمَا بَدَأَنِي! وَلَيْسَ أَوَّلُ الْخَلْقِ بِأَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْ إِعَادَتِهِ، وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا! وَأَنَا الْأَحَدُ الصَّمَدُ؛ لَمْ أَلِدْ وَلَمْ أُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لِي كُفْوًا أَحَدٌ».

وفي «صحيح البخاري» أيضًا عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: كَذَبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَشَتَمَنِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ؛ فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ: فَزَعَمَ أَنِّي لَا أَقْدِرُ أَنْ أُعِيدَهُ كَمَا كَانَ، وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ: لِي وَلَدًا! فَسُبْحَانِي أَنْ أَتَّخِذَ صَاحِبَةً أَوْ وَلَدًا».

وقد ردَّ الله على مَنْ زعم أنَّه لا يعيد الخلق، وعلى مَنْ زعم أنَّ له ولدًا - كما تضمَّنه هذا الحديث - في قوله: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَءِذَا مَاتَ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ ﴿٦٦﴾ إلى قوله: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا﴾ ﴿٨٩﴾ [مريم].

وفي «صحيح البخاري» أيضًا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لَا أَحَدٌ أَضْبِرُّ عَلَى أَدَى سَمِعَهُ مِنَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ لَهُ وَلَدًا وَهُوَ يَرْزُقُهُمْ وَيُعَافِيهِمْ».

فهذه السُّورة الكريمة تضمَّنت نفي ما هو من خصائص آلهة المشركين عن ربِّ العالمين؛ حيث جاء في سبب النزول أنَّهم سألوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ربِّه: من أيِّ شيء هو؟ أم من كذا أم من كذا؟ أو ممَّن ورث الدنيا؟ ولمن يورثها؟ حيث كانوا قد اعتادوا آلهة يلدون ويولدون، ويرثون ويورثون، وآلهة من موادِّ مصنوعةٍ منها؛ فأنزل الله هذه السُّورة.

وفي «المسند» من حديث أبي بن كعبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بعد ذكر نزولها: «لأنَّه ليس أحدٌ يُولَدُ لا يموت، ولا أحدٌ يرث إلا يُورث»، يقول: «كُلُّ مَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَقَدْ وُلِدَ - مثل المسيح والعزير وغيرهما من الصَّالِحِينَ، ومثل الفراعنة المدَّعِينَ الإلهية - فهذا مولودٌ يموت، وهو وإن كان قد ورث من غيره ما هو فيه فإذا مات ورثه غيره، والله سُبْحَانَهُ حَتَّى لَا يَمُوتَ وَلَا يُورَثَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



قال الشارح وفق الشرح:

ذكر المصنِّف رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى في هذه الجملة أنَّ هذه السُّورَةَ قد جمعت بين النَّفْيِ والإثبات في صفة الله عَزَّوَجَلَّ؛ كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في صدر «الواسطية» إذ قال: «وقد جمع الله فيما وصف وسمَّى به نفسه بين النَّفْيِ والإثبات»، وذكر آياً عدَّةً؛ منها سورة الإخلاص كاملة؛ فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قد جمع فيها بين الإثبات والنَّفْيِ:

فأمَّا الإثبات: فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أثبت لنفسه في هذه السُّورَةَ أنواعاً من الكمالات في أسمائه وصفاته.

وأما النَّفْيِ: فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ نفى في هذه السُّورَةَ أصليْن اثنيْن:

- أحدهما: النَّقَائِصِ والعيوب؛ وهي في قوله تَعَالَى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ﴿٣﴾.
- والآخر: المماثلة؛ في قوله تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ﴿٤﴾.



قال المصنف رحمه الله:

سؤال: نفى **سُبْحَانَهُ** الولادة قبل نفي التَّوَلَّدُ، والتَّوَلَّدُ أسبق وقوعاً من الولادة في حقِّ مَنْ هو متولِّدٌ!

وجوابه: أنَّ الولادة لم يدَّعها أحدٌ في حقِّه **سُبْحَانَهُ**؛ وإنما ادَّعوا أنَّه وَلَدَ؛ فلذلك قدَّم نفيه؛ لأنَّه المهمُّ المحتاج إلى نفيه.



قال الشارح وفقه الله:

يعني قدَّم نفي الولد؛ لأنَّهم ادَّعوه في حقِّ الله **عَزَّوَجَلَّ**، فقد قال مشركو العرب: الملائكة بنات الله، وقالت اليهود: عزيز ابن الله، وقالت النَّصارى: المسيح ابن الله. وأمَّا نفي كونه **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** له والدٌ فهذا أُخِّر لعدم الدَّعوى في ذلك.



قال المصنف رحمته:

سؤال آخر: كيف نفى أن يكون مولوداً ولم يعتقد أنه أحد؟

جوابه من وجهين:

أحدهما: أنهم سألوا عمَّن ورث الدنيا؟ ولمن يورثها؟ وهذا يشعر بأنَّ منهم من

اعتقد ذلك.

والثاني: أنه نفى عن نفسه **سُبْحَانَهُ** خصائص آلهة المشركين؛ فإنَّ منهم من عبد

المسيح ومنهم من عبد العزيز وهما مولودان، ومنهم من عبد الملائكة والعجل وهي متولِّدات، وقد تقدَّم أنَّ نفي الولادة تدلُّ على نفي المتولِّد بطريق الأولى.

فائدة: قال ابن عطية: ﴿كُفُوًا﴾ خبر (كان)، واسمها ﴿أَحَدٌ﴾، والظرف ملغى.

وسبويه يستحسن أن يكون الظرف إذا تقدَّم خبراً، ولكن قد يجيء ملغى في أماكن

يقتضيها المعنى؛ كهذه الآية، وكقول الشاعر - أنشده سبويه -:

مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

ويحتمل أن يكون ﴿كُفُوًا﴾ حالاً لما قدَّم من كونه وصفاً للنكرة؛ كما قال كثير

لعزة:

لَمَيَّةٌ مُوحِشًا طَلُّ
.....

قال سبويه: «وهذا نقلٌ في الكلام، وبابه الشعر».

فهذه السورة تتضمَّن انفراداً ووحداً، وأنه منقطع النظير، وأنه إنما نزه عن أن

يكون من أجناس المخلوقات؛ لأنَّ أفراد كلِّ جنسٍ من هذه الأجناس متكافئة متماثلة؛

فالذهب يكافئ الذهب، والإنسان يكافئ الإنسان ويزاوجه؛ ولهذا قال **تعالى**: ﴿وَمِنْ

كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴿الدَّارِيَات: ٤٩﴾؛ فما من مخلوقٍ إِلَّا وله كفاءٌ، هو زوجه ونظيره وعِدله ومثيله؛ فلو كان الحقُّ من جنس شيءٍ من هذه الأجناس لكان له كفاءٌ وعِدلٌ، وقد عَلِمَ انتفاؤه بالشرع والعقل.

فهذه السُّورة هي نَسب الرَّحْمَنِ وصفته، وهي الَّتِي أَنْزَلَهَا اللهُ فِي نَفِي ما أَضَافَ إِلَيْهِ المَبْطَلُونَ من تَمثِيلٍ وتَجْسِيمٍ، وإِثباتِ أَصْلِ وِفرِعِ.

فَدَخَلَ فِيهَا ما يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُ مِنَ المَشْرِكِينَ والصَّابِئَةِ وأهلِ الكِتابِ، وَمَنْ دَخَلَ فِيهِمْ من مَنافِقِي هَذِهِ الأُمَّةِ مِنْ تَوْلَدِ المَلائِكَةِ، أو العُقُولِ، أو النُّفُوسِ، أو بَعْضِ الأنبياءِ، أو غيرِ الأنبياءِ.

وَدَخَلَ فِيهَا ما يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُ مِنَ المَشْرِكِينَ وأهلِ الكِتابِ مِنْ تَوْلَدِهِ عن غيرِهِ؛ كَالَّذِينَ قالُوا فِي المَسِيحِ أَنَّهُ اللهُ، وَالَّذِينَ يَقُولُونَ فِي الدَّجَالِ أَنَّهُ اللهُ، وَالَّذِينَ يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي عَلِيِّ وَغيرِهِ.

وَدَخَلَ فِيهَا ما يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُ مِنَ المَشْرِكِينَ وأهلِ الكِتابِ مِنْ إِثباتِ كَفاءٍ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الأَشْيَاءِ؛ مِثْلَ مَنْ يَجْعَلُ لَهُ بِتَشْبِيهِهِ أو بِتَجْسِيمِهِ كَفَواً لَهُ، أو يَجْعَلُ لَهُ بِعِبادَةِ غيرِهِ كَفَواً، أو يَجْعَلُ لَهُ بِإِضافةِ بَعْضِ خَلْقِهِ إِلَى غيرِهِ كَفَواً؛ فلا كَفاءَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ صِفاتِهِ، ولا فِي رِبوبِيَّتِهِ، ولا فِي إلهيَّتِهِ.

فَتَضَمَّنَتْ هَذِهِ السُّورَةُ تَنْزِيهَهُ وَتَقْدِيسَهُ عَنِ الأَصُولِ والفُرُوعِ، والنُّظْراءِ والأَمْثالِ.

وَلَيْسَ فِي المَخْلُوقاتِ شَيْءٌ إِلَّا ولا بَدَّ أَنْ يُنْسَبَ إِلى بَعْضِ هَذِهِ الأَعْيانِ والمعاني؛ فَالحيوانِ - مِنَ الأَدَمِيِّ وَغيرِهِ - لا بَدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِمّا وَالِدٌ وإِمّا مَوْلودٌ، وإِمّا نَظيرٌ هو كَفَؤُهُ، وَكَذلكِ الجِنُّ وَالْمَلائِكَةُ؛ كما قال تَعَالَى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾

﴿٤٩﴾ [الذَّارِيَات]؛ قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ فَتَعْلَمُونَ أَنَّ خَالِقَ الْأَزْوَاجِ وَاحِدٌ».

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالشَّفَعِ وَالْوَتْرِ﴾ [الفجر]؛ قَالَ مُجَاهِدٌ: «كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ فَهُوَ شَفَعٌ؛

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذَّارِيَات]؛ الكفر والإيمان،

والهدى والضلالة، والشقاوة والسعادة، والليل والنهار، والسماء والأرض، والبرُّ

والبحر، والشمس والقمر، والجن والإنس، والوتر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى».

وهو الذي ذكره البخاريُّ في «صحيحه»؛ فإنه يعتمد قول مجاهدٍ لأنه أصحُّ التفسير؛

قال الثوريُّ: «إذا جاءك التفسير عن مجاهدٍ فحسبك به»، واختاره الشيخ مجد الدين ابن

تيميَّة.

وحقيقة (الكُفء) هو المساوي والمقاوم، فلا كُفء له تَعَالَى في ذاته، ولا في صفاته،

ولا في أسمائه، ولا في أفعاله، ولا في ربوبيته، ولا في إلهيته.

ولهذا كان الإيمان بالقدر نظام التوحيد؛ كما قال ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ لأنَّ القدريةَ

جعلوا له كفوًّا في الخلق.



قال الشارح وفق الشرح:

أراد المصنّف رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى بما سبق من البيان إثبات أن هذه السورة تضمّنت أكمل

النفي فيما لا يصحُّ نسبته إلى الله عَزَّوَجَلَّ (من الأصول والفروع، والنظراء والأمثال)؛

فالله عَزَّوَجَلَّ لم يلد ولم يُولد، ولم يكن له نظيرٌ ولا مثيلٌ ولا ندٌّ.

ولذلك فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يُسَمَّى — (الواحد والأحد)، ولا يُسَمَّى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

بـ (الوحيد) كما ذكر ذلك الخطّابي في «شأن الدعاء»؛ لأنّ (الوحيد) هو المنفرد عن أصحابه؛ ففيه إثبات أصحابٍ نظراءَ له؛ بخلاف اسم (الواحد) و(الأحد)؛ فإنّه يلزم منها تفرد الربِّ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** بما له من الكمال.

وبهذا يُعَلَمُ أنّ التّسمية بـ (عبد الوحيد) لا تجوز؛ لأنّ (الوحيد) ليس من أسماء الله **عَزَّوَجَلَّ** التي ثبتت له، كما أنّ الدّراية لا تساعد على إثباته اسمًا؛ فإنّه لا يتضمّن كمالًا ينفرد به الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** عن غيره؛ بل فيه إثبات نظراءَ لله **عَزَّوَجَلَّ**؛ لأنّ معنى (الوحيد): المنفرد عن أصحابه.



قَالَ الْمُصَنِّفُ حَمْدًا لِلَّهِ:

وَأَمَّا تَوْحِيدَ الْإِلَهِيَّةِ، فَالشُّرْكُ فِيهِ تَارَةٌ يُوجِبُ الْكُفْرَ وَالْخُرُوجَ مِنَ الْمِلَّةِ وَالْخُلُودَ فِي النَّارِ، وَمِنْهُ مَا هُوَ أَصْغَرُ؛ كَالْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَالنَّذْرَ لَهُ، وَخَشْيَةَ غَيْرِ اللَّهِ، وَرَجَاءَهُ، وَالتَّوَكُّلَ عَلَيْهِ، وَالذُّلَّ لَهُ، وَقَوْلَ الْقَائِلِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، وَمِنْهُ ابْتِغَاءُ الرِّزْقِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ، وَحَمْدَ غَيْرِهِ عَلَى مَا أُعْطِيَ، وَالغُنْيَةَ بِذَلِكَ عَنْ حَمْدِهِ، وَمِنْهُ الْعَمَلُ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَهُوَ الرِّيَاءُ؛ وَهُوَ أَقْسَامٌ.

وَلِهَذَا حَرَّمَ التَّشْبُهَ بِأَفْعَالِهِ بِالتَّصْوِيرِ.

وَحَرَّمَ التَّسْمِيَّ بِأَسْمَائِهِ الْمَخْتَصَّةِ بِهِ كـ (اللَّهُ، وَالرَّحْمَنُ، وَالرَّبُّ)؛ وَإِنَّمَا يَجُوزُ التَّسْمِيَةُ بِهِ مُضَافًا إِلَى غَيْرٍ مِنْ يَعْقِلُ، وَكَذَلِكَ (الْجَبَّارُ، وَالْمَتَكَبِّرُ، وَالْقَهَّارُ) وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ كـ (الْخَلَّاقُ، وَالرِّزَّاقُ، وَالِدَائِمُ).

وَمِنْهُ (مَلِكُ الْمَلُوكِ)، وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ عَقِيلٍ التَّسْمِيَةَ بِهَذَا مَكْرُوهَةً.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «كُلُّ مَا انْفَرَدَ بِهِ اللَّهُ كـ (اللَّهُ، وَرَحْمَنُ، وَخَالِقُ) لَا يَجُوزُ التَّسْمِيَةُ بِهِ، وَكُلُّ مَا وُجِدَ مَعْنَاهُ فِي الْآدَمِيِّ فَإِنْ كَانَ يُوجَدُ تَكْبِيرًا كـ (الْمَلِكِ الْعَظِيمِ وَالْأَعْظَمِ، وَمَلِكِ الْمَلُوكِ، وَالْجَبَّارِ) فَمَكْرُوهَةٌ»، وَالصَّوَابُ الْجُزْمُ بِتَحْرِيمِهِ.

فَأَمَّا مَا يُتَسَمَّى بِهِ الْمَخْلُوقُونَ مِنْ أَسْمَائِهِ كـ (السَّمِيعُ، وَالْبَصِيرُ، وَالْقَدِيرُ، وَالْعَلِيمُ، وَالرَّحِيمُ)؛ فَإِنَّ الْإِضَافَةَ قَاطِعَةٌ الشَّرْكَةَ، وَكَذَلِكَ الْوَصْفِيَّةُ؛ فَقَوْلُنَا: (زَيْدٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ) لَا يَفِيدُ إِلَّا صِفَةَ الْمَخْلُوقِ، وَقَوْلُنَا: (اللَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ) يَفِيدُ صِفَتَهُ اللَّائِقَةَ بِهِ، فَانْقَطَعَتِ الْمَشَابَهَةُ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوَجْهِهِ.



قال الشارح وفق التلميح:

أراد المصنّف رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى في هذه الجملة أنّ الكُفء المنفِيّ عن الله مُبْحَاحُهُ وَتَعَالَى يشمل جميع أنواع التّوحيد؛ فليس لله عَزَّوَجَلَّ كُفءٌ في ربوبيّته، وليس له كُفءٌ في ألوهيّته، وليس له كُفءٌ في أسمائه وصفاته.

فمن جعل لله عَزَّوَجَلَّ كُفْؤًا ونظيرًا في شيءٍ منها فقد وقع في الشُّرك؛ كما ذكر المصنّف رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى بعض الصُّور الموقّعة في الشُّرك ممّا يتعلّق بالربوبيّة، أو الإلهيّة، أو الأسماء والصفّات.



قال المصنف رحمته:

ولهذا قال **تعالى**: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وفيه قولان:

أحدهما: نفي التسمية.

والثاني: نفي المساواة.

وقد نفى **سبحانه** عن نفسه المثلية بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ونفى عنه العدل والتسوية بقوله: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام،

وقوله: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ [٩٦] **تالله** إن كنا لفي ضلال مبين ﴿٩٧﴾ إذ نسويكم رب العالمين

﴿٩٨﴾ [الشعراء].

ونفى عنه الند بقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة،] وقوله:

﴿أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنٍ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أُنْدَادًا﴾ [فصلت: ٩].

وفي الحديث: أي الذنب أعظم؟ قال: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ»، وقال للذي

قال له: ما شاء الله وشئت: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟»، وفي رواية: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ عِدْلًا».

وقال كعب: «السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعِ أُسِّسَتْ عَلَى هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿قُلْ

هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾».

ومعنى هذا **والله أعلم**: أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ إِنَّمَا خُلِقَتْ بِالْحَقِّ وَالْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ؛

كما قال **تعالى**: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنِ﴾ [٣٨] **مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ**

﴿٣٩﴾ [الدخان].



قال الشارح وفق التلم:

يَبْنِ المصنّف رَحْمَهُ اللهُ تَعَالَى في هذه الجملة تفسير قوله تَعَالَى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾

[مريم: ٦٥]؛ فذكر أن أهل العلم رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى اختلفوا في ذلك على قولين:

- (أحدهما: نفي التسمية) يعني نفي شِرْكَةٍ غيره له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في أسمائه؛ فهو

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى منفردٌ بأسمائه، لا يشركه فيها أحدٌ.

وهذا النفي:

○ تارة يرجع إلى أصل الاسم؛ فلا يُسَمَّى به غير الله عَزَّوَجَلَّ؛ ك (الله، والرَّحْمَن)؛ فلا

يُسَمَّى غير الله عَزَّوَجَلَّ بهذين الاسمين.

○ وتارة يرجع إلى معنى الاسم؛ فَإِنَّ (السَّمِيع، والبصير) وإن وقع وصفاً للمخلوق،

إِلَّا أَنَّ معنى هذه الصِّفَةِ لله غير المعنى الَّذِي يكون للمخلوق؛ فَإِنَّ لله سمعاً وبصراً يليق

بجلاله، وإنَّ للمخلوق سمعاً وبصراً يناسب حاله.

- والقول الثَّانِي: (نفي المساواة) يعني نفي أن يُوجَدَ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مساوٍ أو مثلاً

أو نظيراً أو نِدًّا.



قال المصنف رحمه الله:

وَمِنْ شِعْرِ أُمِّيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ:

وَسُبْحَانَ رَبِّي خَالِقِ النُّورِ لَمْ يَلِدْ
وَسُبْحَانَ مَنْ كُلِّ إِفْكٍ وَبَاطِلٍ
هُوَ اللهُ بَارِئُ الخَلْقِ وَالخَلْقُ كُلُّهُمْ
هُوَ الصَّمَدُ اللهُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ لَهُ
وَأَنِّي يَكُونُ الخَلْقُ كَالخَالِقِ الَّذِي
وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ عَلَى الدَّهْرِ جِدُّهُ
وَنَفْسِي وَلَا يَبْقَى سِوَى القَاهِرِ الَّذِي
وَلَمْ يَكُنْ مَوْلُودًا بِذَلِكَ أَشْهَدُ
وَكَيفَ يَلِدُ ذُو العَرْشِ أَمْ كَيْفَ يُوَلَدُ
إِمَاءٌ لَهُ طَوْعًا جَمِيعًا وَأَعْبُدُ^(١)
مِنَ الخَلْقِ كُفَاءً قَدْ يُضَاهِيهِ مُخَلَّدُ
يَدُومُ وَيَبْقَى وَالخَلِيقَةُ تَنْفَدُ^(٢)
وَمَنْ ذَا عَلَى مَرِّ الحَوَادِثِ يَخْلُدُ
يُمِيتُ وَيُحْيِي دَائِبًا لَيْسَ يَمْهَدُ

آخِرُهُ

والحمد لله رب العالمين



قال الشارح وفقه الله:

ختم المصنف رَحْمَةً اللهُ تَعَالَى كتابه هذا بشيءٍ من الشُّعْرِ كما جرت به عادته في كثيرٍ من كتبه، فإنَّ عادةَ أهلِ الحديثِ في مجالسِ الإِمْلاءِ أَنْ يَخْتِمُوا إِمْلَاءَهُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الشُّعْرِ

(١) جمع (عبد).

(٢) يعني تزول؛ فإنَّ (التَّفَاد) هو الزَّوَال، وأَمَّا قولهم: (تَنفَذ) - بالذَّال - فهذا من لحنِ العامَّةِ؛ فليست

كلمة (تنفذ) بمعنى زوال الشيء وفنائه.

والحكايات، ولَمَّا كان المصنّف منهم جرى على هذا العُرف الَّذي تعارفوه واصطلحوا عليه.

وقد ذكر شيئاً (من شعر أُمَيَّة بن أبي الصَّلْت)، وأُمَيَّة بن أبي الصَّلْت مات مشركاً كافراً ولم يُسَلِّمْ، وكان النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَنْشِدُ شِعْرَهُ وَيَسْتَمِعُ إِلَى الرَّوَاةِ الَّذِينَ يَنْقُلُونَهُ؛ تَعْظِيمًا لَشَأْنِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحِكْمَةِ وَالْإِقْرَارِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ بِالتَّوْحِيدِ وَالْعِبُودِيَّةِ. وهذا آخر التَّقْرِيرِ عَلَى كِتَابِ «الْكَلامِ عَلَى سُورَةِ الْإِخْلَاصِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمْ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ وَمَحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ^(١).

تَسْبِيحُ اللَّهِ

(١) تَمَّ التَّعْلِيقُ عَلَى الْكِتَابِ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ، بَعْدَ الْعَصْرِ يَوْمَ الْأَحَدِ السَّادِسِ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى، سَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بَعْدَ الْأَرْبَعِمِائَةِ وَالْأَلْفِ، فِي جَامِعِ الْإِيمَانِ بِحَيِّ النَّسِيمِ بِمَدِينَةِ الرِّيَاضِ، وَمَدَّتْهُ: سَاعَةٌ وَثَمَانٍ وَعِشْرُونَ دَقِيقَةً.

